جامعة القدس

عمادة الدراسات العليا

برنامج التنمية الريفية

إجازة رسالة

تقييم دور الجهات المانحة في دعم وتمويل المشاريع من وجهة نظر مجالس الخدمات المشتركة – حالة دراسية – محافظة جنين.

اسم الطالب:- جمال قاسم محمد حبش

الرقم الجامعي:-20320186

المشرف:- د. حماد حسين

المشرف المشارك: د. حسين الأعرج

نوقشت هذه الرسالة وأجيزت بتاريخ 28 / 6 / 2006 من لجنة المناقشة المدرجة أسمائهم وتواقيعهم:

1.رئيس لجنة المناقشة: د.حماد حسين التوقيع

2.مشرف مشارك: د.حسين الأعرج التوقيع

3. ممتحناً خارجيا: د.أسامة شهوان التوقيع

4.ممتحناً داخليا: د.شريف أبو كرش التوقيع

القدس – فلسطين

1427هـ / 2006

شكر وتقدير

إن من لا يشكر الله لا يشكر الناس، فشكر الناس لله على نعمائه جل وعلى حق وفرض، وأما شكر الناس للناس على إحسانهم وفضل عونهم، فهو واجب تام، إذ أن شكر الله مدعاة لدوام النعم، وزيادتها، والمباركة فيها من العلي والقدير، ولكن شكر عباد الله هو من سبل دوام المحبة، والتواصل الخير والتعاون المستحب بين الناس لاعمار هذا الكون.

لذلك ومن منطلق إيماني بهذا القول، فإنني لا يسعني في مستهل هذه الدراسة، وبعد الاتكال على الله إلا أن أتقدم بجزيل الشكر لأولئك الذين لهم الأيادي البيضاء، ولهم الفضل والمنة عليّ في إعداد هذه الدراسة وإنجازها، وأنني لولا مشيئة الله ورعايته، ثم عون هؤلاء ومساعدتهم، لربما لم أكن لأتمكن من إنجاز هذه الدراسة، فكل الشكر والعرفان بالفضل لهم جميعاً وفي مقدمتهم بعد الله والديَّ العزيزين، وزوجتي وأبنائي، ثم اخص بالشكر الجزيل بعدهم كلاً من:

- جامعة القدس بكل الطواقم العاملة فيها من هيئة تدريسية، وإدارية، وعاملين من مختلف المسميات الوظيفية، فلهم مني الشكر والتقدير.
- برنامج التنمية الريفية المستدامة، ولا سيما الأساتذة الأفاضل: د. زياد قنام منسق البرنامج، ود. ثمين الهيجاوي، ود. عزام الصالح، ود. فدوى اللبدي، وكل القائمين على هذا البرنامج.
- لأستاذيّ العزيزين د.حماد حسين و د. حسين الأعرج، خالص الطاعة، والشكر المتواصل على الجهد الذي قدماه في سبيل إنجاح وإتمام هذه الدراسة أثناء مسيرة إشرافهما عليها، منذ فكرتها وحتى إجازتها.
- الشكر المديد والعرفان الدائم للأساتذة الأجلاء أعضاء لجنة المناقشة، الذين تكرموا مشكورين بقبول مناقشة هذه الدراسة، حيث شرفوني وقوموني بملاحظاتهم وتعديلاتهم وآرائهم، وتفضلوا عليَّ بإجازتها.
- كل الشكر والتقدير للأساتذة الكرام الذين تفضلوا بتحكيم الاستبانة الميدانية لهذه الدراسة، وهم:د. نور أبو الرب، ود. ربيع عويس، ود. إياد دلبح، والأستاذ الكبير مراد أبو الهيجا الذي تكرم عليّ بفضل التحكيم وفضل تحمل المشاق بتحمله أعباء ومشقة تحليل بيانات الاستبانات على البرنامج الإحصائي.
- أتقدم بالشكر الجزيل للأخ المحاضر يعقوب شلبي المحاضر في جامعة القدس المفتوحة في علم الإحصاء، وللأخ مراد أبو الهيجا مستشار منظمة الفاو للشؤون الإحصائية والمحاضر في علم الإحصاء في جامعة القدس المفتوحة، وذلك على فحصهما لمنهجية هذه الدراسة وتصويبها.

- إن خالص الشكر ووافر الإجلال لكل مجالس الخدمات المشتركة في محافظة جنين، ولكل العاملين فيها، والقائمين عليها دون استثناء لأحد.
- لكافة المجالس والهيئات واللجان المحلية في محافظة جنين، ولكل العاملين فيها، تمام العرفان بالجميل والشكر الخالص.
- إن وافر شكري وتقديري إلى الأخ الفاضل مدير مديرية الحكم المحلي في محافظة جنين، المناضل فتحي عطاطرة، ولكل الأخوة الموظفين في هذه المديرية، الذين بحق يستحقون مني كل الشكر على تعاونهم التام والكامل أثناء مسيرة إعداد وإنجاز هذه الدراسة.
- إن عظيم شكري وتقديري للسيدة الفاضلة سكينة شواهنة على ما قد قامت به من جهد عظيم وعمل منظم حتى انتظمت حروف وكلمات هذه الدراسة بهذا الشكل الذي هي عليه الآن.
- أقدم الشكر والتقدير للصاحبين العزيزين: احمد أبو الرب وخضر محاميد على عونهما الدائم لي.
- خالص تقديري وإقراري بالجميل للأخ المناضل محمد سعيد كميل لما بذله من جهد ولما قدمه لي من معونة.
- كل الشكر و التقدير للأساتذة الأفاضل د. عدلي صالح على ما بذله من جهد في ضبط ملخص اللغة الانجليزية لهذه الرسالة، و كذلك للدكتور سائد ربايعة و د. معزوز علاونة على ما بذلاه من جهد و توجيه للباحث في ضبط المنهج البحثي لهذه الرسالة.
- اشكر الأخ الفاضل اشرف بطة على الجهود الكبيرة التي بذلها إثناء ضبطه و إخراجه لهذه الرسالة بالصورة الصحيحة.
- خالص الشكر والتقدير للأخ العزيز والصديق الكريم شكري ردايدة على مجهوده العظيم الذي بذله من اجل إتمام هذه الدراسة و انجازها.

وأخيراً إن من ذكرتهم، فلهم الشكر والتقدير وأرجو الله أن يثيبهم على عونهم وغوثهم المديد لي، وأما من قدم عوناً ولم اذكره وغفلة عن ذكره، فله من الله الأجر والثواب بإذنه تعالى، ثم له مني شديد الأسف و خالص الاعتذار.

فكل الشكر لمن ذكرت ولمن غفلت عن ذكره و أن الله لا يضيع اجر المحسنين.

جمال قاسم محمد حبش

13 /2006/3م

المختصرات

أينما وردت المختصرات الواردة أدناه، وفي أي جزء أو فصل من هذه الرسالة، فإنها تعني وتدل على المفاهيم التي تقابلها في الشرح أدناه:

1.1 المختصرات العربية

1.(بكدار):- المجلس الاقتصادي الفلسطيني للتنمية والاعمار (بكدار). (فلسطين، المجلس الاقتصادي الفلسطيني للتنمية والاعمار (بكدار)، 2004).

2.(تمام):- مركز تكنولوجيا المعلومات الإقليمي للشباب والشابات (تمام) نابلس- جنين.(فلسطين، وزارة الحكم المحلي، 2003- هـ).

3.(ماس):- معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس). (معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس)، 2001- أ).

4.(ب. ت):- وتعني مجهول تاريخ الطباعة للمرجع أو المصدر.

2.1 المختصرات الإنجليزية

1. **(EC)** :- European Commission. الاتحاد الأوروبي
(برنامج التنمية الريفية المحلية، نيسان 2003).

2. **(LRDP):-** Local Rural Development programme. برنامج التنمية الريفية (برنامج التنمية الريفية المحلية، نيسان 2003).

3. **(UNDP):-** United Nation Development Programme. برنامج الأمم المتحدة (البطاينة، 2003).

4. **(USAID):-** United state Agency for Inter National Development. الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية.(برنامج التنمية الريفية المحلية، 2003).

5. **(NGOS):-** Non Govermental Organizations. منظمات غير حكومية (المصري، 1998) .

تعريفات

أينما وردت المصطلحات الواردة أدناه، في أي فصل أو جزء من الدراسة، فإنها تدل على المعاني والمفاهيم التي تقابلها في الشرح أدناه.

1- **الجهات المانحة:** هي كل المؤسسات التي تقدم المساعدات المالية لمجالس الخدمات المشتركة في محافظة جنين، سواء كانت هذه المؤسسات حكومية أو شبه حكومية أو دولية أو منظمات غير حكومية، ما عدا المؤسسات العربية والإسلامية الرسمية منها وغير الرسمية.

(الباحث)

2- **الهيئة المحلية:** هي وحد الحكم المحلي في نطاق جغرافي أو إداري معين.
(قانون الهيئات المحلية الفلسطينية، 1997)

3- **لجنة التخطيط:** هي لجنة التخطيط والتطوير للإقليم الجزئي، وتشمل المنتدبين عن الهيئات المحلية في الإقليم.
(النظام الداخلي للجان التخطيط والتطوير للأقاليم الجزئية، 2003)

4- **مجلس الخدمات المشتركة:** هو مؤسسة ذات استقلال مالي وإداري، ويعتبر شخصية اعتبارية له أن يقاضي أو يتقاضى أو أن ينيب عنه من يشاء ويتألف من مجموعة من الهيئات المحلية المتقاربة جغرافيا، والتي ترتبط فيما بينها بصالح وقضايا مشتركة.
(راغب، 2000).

5- **المجلس:** هو مجلس الهيئة المحلية، ويشمل مجلس البلدية أو المجلس المحلي أو المجلس القروي أو اللجنة الإدارية أو لجنة التطوير.
(قانون انتخاب مجالس الهيئات المحلية الفلسطينية، 1996)

6- **المشاريع:** وهي كل البرامج التاهيلية والتدريبية والمشاريع التي تنفذها مجالس الخدمات المشتركة في محافظة جنين، سواء كانت مشاريع خدماتية أو استهلاكية أو تنموية، والتي تمولها وتقدمها الجهات المانحة.

(الباحث)

7- **الإقليمي الجزئي:** وحدة تخطيط المجتمع المحلي في المحافظة المقصودة، ويشمل مجموعة من المجتمعات المتقاربة جغرافيا والتي لها تاريخ حضاري واجتماعي يربطها مع بعضها البعض.

(منتدى الدول العربية للحكم المحلي، 2005)

8- **التمويل:** كل ما يقدم إلى مجالس الخدمات المشتركة في محافظة جنين من مساعدات مالية أو عينية أو برامج تأهيل وتدريب أو دورات داخلية أو خارجية من الجهات المانحة.

(الباحث)

ملخص

أجريت الدراسة على كامل المجتمع الدراسي المؤلف من كل مجالس الخدمات المشتركة الواقعة في محافظة جنين، وقد شملت هذه الدراسة الفترة الزمنية الممتدة من بعد قيام السلطة الوطنية، وتشكيل وزارة الحكم المحلي حتى عام 2005م، وقد تم تنفيذ الدراسة وإنجازها في ثلاثة فصول دراسية تمتد من (شباط/2004- حزيران/2006).

بحثت هذه الدراسة واقع المنح والمساعدات والبرامج والمشاريع التي تمولها وتقدمها الجهات المانحة إلى هذه المجالس المشتركة، إذ تناول الباحث وصف واقع هذه المنح والبرامج، وطبيعة أهدافها ومنطلقاتها والسياسات التي تنطلق منها تلك الجهات المانحة، وذلك من منظور أعضاء مجالس الخدمات المشتركة في محافظة جنين.

ارتكزت الدراسة على مشكلة وأسئلة تم طرحها بناءً على مشكلة الدراسة التي وجد الباحث أن موضوع المساعدات والمشاريع الممولة من قبل الجهات المانحة المختلفة، يكتنفه الكثير من الغموض، مما لفت انتباه الباحث إلى أن هذا الغموض في المشاريع يرتكز على أمور وأهداف غامضة، مما دفع الباحث عن التساؤل عن واقع هذه المنح والمساعدات، و هل هي مشروطة ومحددة وموجهة، وهل تعمل على تنفيذ مشاريع خدماتية وليست مشاريع اقتصادية وتنموية، تهدف إلى خلق حالة من التبعية السياسية والاقتصادية والثقافية لتلك الجهات.

اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي لملائمة هذا المنهج لأغراض الدراسة، حيث تم الاعتماد على المصادر الأولية المؤلفة من الاستبانة الميدانية التي وزعت على كامل المجتمع الدراسي، وقد تم توزيع (78) استبانة ميدانية على (78) هيئة و مجلس محلي، والذين يشكلون بمجوعهم كامل أعضاء مجالس الخدمات المشتركة في محافظة جنين، وكذلك مقابلة العديد من ذوي الشأن والعلاقة بموضوع هذه الدراسة، اعتمد الباحث على العديد من المصادر الثانوية المؤلفة من وثائق ومراسلات المجالس المشتركة والهيئات المحلية ومديرية الحكم المحلي في محافظة جنين، وكذلك العديد من الدراسات والأدبيات والأبحاث السابقة والمتعلقة بموضوع هذه الدراسة.

خلصت الدراسة إلى العديد من النتائج المختلفة أهمها أن مجالس الخدمات المشتركة هي مؤسسات ذكرية ولا وجود للعنصر النسائي فيها، كما أن المستويات العلمية لأعضاء هذه المجالس مختلفة ولكن يغلب عليها طابع المستوى التعليمي الأولي والمتوسط، وكذلك خلو هذه المجالس من أي نوع من أنواع الدوائر والأقسام المتعلقة والمتخصصة بالدراسات والأبحاث ذات العلاقة بعمل وأهداف هذه المجالس، كما أن المنح والمشاريع التي تقدم لهذه المجالس هي منح ومشاريع مشروطة ولا يوجد هامش من الحرية والصلاحية لهذه المجالس في التصرف في تلك المنح والمشاريع، إضافة إلى أن المشاريع والمنح والبرامج المقدمة تعمل على تمويل مشاريع الخدمات والأزمات الطارئة، ولا تمول الجهات المانحة مشاريع اقتصادية أو تنموية، وإنما تمول المشاريع التي تنسجم مع أهداف تلك الجهات التي تهدف إلى خلق واقع من التبعية السياسية والثقافية والاقتصادية لها في هذا المجتمع.

ختمت الدراسة بمجموعة من التوصيات والاقتراحات أهمها، ضرورة تشكيل دوائر أبحاث أو أقسام دراسات لمجالس الخدمات المشتركة، بالإضافة إلى ضرورة اعتماد سياسة متوازنة من قبل مجالس المشتركة في التعامل مع الجهات المانحة المختلفة، بالإضافة إلى ضرورة اعتماد هذه المجالس على ألذات من اجل تمويل مشاريع تنموية لها صفة الاستدامة، وهناك ضرورة أيضا لتشكيل مجلس إعلامي ولجان توجية محلي من قبل هذه المجالس والجهات المختصة لتكثيف الوعي الجماهيري إزاء قضايا التنمية، والتمويل، والاعتماد على الذات، ورسم معالم أنماط الإدارة المحلية من منظور اللامركزية والحكم الصالح، وكل ذلك من خلال ملائمة هذه المفاهيم والنظم مع الواقع الثقافي والسياسي والاقتصادي السائد في هذه المنطقة، وعدم الأخذ بتلك المفاهيم الجامدة والمشتقة من واقع التجارب الغربية وتطبيقها في هذه المحافظة دون أن تتواءم وتنسجم مع واقع المجتمع المحلي في محافظة جنين.

The Evaluation of Donors Role in Supporting and Funding of Projects from the Joint Services Councils' Point of View. Case Study – Jenin Governorate

Abstract

This investigation was conducted on the entire study population represented by the Joint Services' Councils, which consists of civil organizations and local city and town councils in Jenin Governorate. The study covers the period of time starting after the establishment of the National Authority, the inception of the Ministry of Local Government and issuing the Local Councils Act in 1997 leading to the formation of the Joint Services' Councils and up to the year 2005. This study was conducted and implemented in three academic semesters in the years 2004-2006.

This study explores the various aspects of donations, aid, and other support programs and projects provided and funded by the donors to these councils. This work is based on surveying the members of the Joint Services councils in an effort to evaluate these aid programs; their goals, their nature and what the donors hope to accomplish through providing such programs.

The study is based on several observations, mainly that aid programs are surrounded with obscurity and lack of transparency. The researcher assumed that these programs are conditional and are directed by the donors. Additionally, these programs are based on providing services rather than having an economic development nature. Consequently, these programs create a state of cultural, economic and political dependency and the spreading of western culture and value system in the Palestinian society and the region.

This study uses the descriptive approach since it best fits its goals and objectives. This approach relies on information gathered and derived from a field questionnaire that was distributed to the members of the study population that consists of the 78 members of the Joint Services Council in Jenin Governorate. A mechanism was also devised in which interviews were conducted that included decision makers in the area of interest. In addition, the researcher relied on numerous sources of information and documents such as the correspondence between the relevant bodies in Jenin area. Published research and literature were reviewed in the course of this study. The researcher also utilized his knowledge of daily events, expertise and contacts with key individuals and local organizations in the Jenin governorate.

This study reached several conclusions among which is that the Joint Services Councils are male-dominated and the total absence of female membership. While the educational level of members varies significantly, it can be generally described as low to medium level. The councils lack departments that are capable of conducting research and studies on issues that may be of interest. The study also concludes that grants and other funded projects are severely constrained and that conditions are attached to granting the funds and that these projects target the services and urgent needs sectors. There is no evidence that significant funds are directed towards sustainable economic and developmental projects and are geared towards creating political, cultural and economic dependency in the society and attempts to distance it

from its philosophy, heritage and belief system. The funding activity aims at advocating western culture and way of thinking and towards a globalization movement in a direction that is consistent with the donors' interests.

The study concludes with several recommendations and assumptions the most important of which is for the relevant bodies to insure at least a medium educational background for individuals to be eligible candidates for the membership of local councils. The study also recommends that research departments be established to support the work of theses councils both independently and in partnership with other councils in the area. Efforts need to be made so that female members are integrated through an appropriate mechanism. The council needs to take a balanced approach in dealing with donors so that they execute projects that are self-financed, developmental and sustainable in nature besides those that are donor-funded. There is also a need to form public relation council that conducts public awareness campaign on issues related to the necessity of development, finance, self-reliance and planning of local administration, decentralization and good governance. This should be done through reforming these concepts and systems such that they are in congruence with the prevailing cultural, political and economic realties, rather than adopting an approach in which theses concepts are taken as a whole static package which is at odds with the very special Palestinian experience.

الفصل الأول

خلفية الدراسة

1.1 مقدمة

نتيجة للويلات الكبرى التي عانتها الشعوب البشرية من جراء الحروب الطاحنة، والعلاقات التصادمية بين الدول والشعوب المختلفة، فقد تبلور لدى الكثير من الأمم والدول وخاصة في العصر الحديث، ولا سيما بعد الحرب العالمية الاولى (1914-1917)، والحرب الكونية الثانية (1939-1945)، فكراً واضحاً وتوجهاً قوياً نحو ضرورة تكاتف الامم والشعوب في سبيل السلم العام، ورفض اسباب واوضاع الحروب التي لا تعود على الشعوب والامم الا بفواجع الموت وكوارث الخسران والدمار الشامل، فقد تداعت الدول المختلفة الى ضرورة تشكيل ميثاق جامع، ورباط مشترك بين الامم، لينظم العلاقات بين الشعوب على اساس المنفعة العامة، وليس على اساس الحرب والعدوان.(امين ،1969). وذلك من خلال تشكيل جسماً عالمياً مشتركاً تكون له صفة الجبر والالزام وتنظيم العلاقات البشرية والدولية بين الدول وشعوب العالم، وذلك للحد من الحروب وفض النزاعات بين الدول العالمية. (آغا ،1965) .

هذا من جهة، ولكن من جهة اخرى فان هذه الهيئة الدولية قد تبنت مفهوم تعزيز وتأكيد " العمل على تدعيم التعاون الدولي في الشؤون المالية والاجتماعية والصحية والفكرية، وانشاء ما يقتضيه هذا التعاون من منظمات وهيئات فنية متخصصة ". (آغا ،1965).

وفي خضم هذه الارهاصات والتجاذبات الدولية والعالمية بعد الحرب العالمية الاولى، حيث تراوحت رغبة الدول والشعوب بين الحرب ونبذها، وبين الميل نحو السلم والرفاه، وبين الطمع بخيرات وموارد الاخرين، ظهرت الى حيز الوجود عصبة الامم المتحدة (1920)، التي ما لبثت ان تلاشت وتمزقت من جراء التطورات السياسية، والازمات الاقتصادية التي حلت في اوربا وامريكيا

خاصة، ودول العالم عامة، وذلك في ثلاثينات القرن الماضي، ثم نشوب واندلاع نيران الحرب العالمية الثانية في اعوام (1939-1945)، هذ الحرب التي اعقبها تأسيس وتشكيل الامم المتحدة بأجهزتها المتعددة التي لا تزال قائمة (آغا، 1965)، وتعمل في الغالبية العظمى من دول العالم ان لم تكن كلها، سواء كانت مؤسسات مالية، او علمية، او قانونية، او تجارية، وغير ذلك من هذه المؤسسات والمنظمات الدولية المختلفة.

ان هذه المؤسسات الدولية التابعة للامم المتحدة المتعددة الاغراض والنشاطات، والتي تهدف الى ارساء قواعد السلم والرفاه والرقي لكل شعوب الارض، قد برزت بعد نهاية الحرب العالمية الثانية، وذلك من خلال الادراك الواضح للدول المختلفة العظمى المختلفة، وخاصة دول غرب اوربا التي بدأت فيها فكرة التجمع والتكاتف الدولي تنمو وتتغلغل مع التقدم الصناعي والتطور التقني العام، حيث تولدت من جراء ذلك قناعة واضحة لدى هذه الدول ان تحقيق مبادىء السلام الشامل والدائم، وارساء قواعد النهوض الاقتصادي، وتوفير اسباب الرقي، وتحقيق الرفاه والاستقرار، لا يمكن ان يتحقق الا من خلال تعاون الشعوب وتكاتفها.(آغا،1965).

لذلك ومن هذه الارهاصات والتوجهات الدولية، كانت ولادة هذه الوكالات والمنظمات الدولية المختلفة التابعة للامم المتحدة، هذه المؤسسة العالمية التي تضمنت اهدافها الرئيسية التي شكلت من اجلها، وبهدف تنفيذها وتحقيقها هو " تحقيق التعاون الدولي في حل المسائل الدولية ذات الصبغة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والانسانية ".(آغا، 1965).

وعليه فقد تبنت الامم المتحدة فكرة انشاء وتشكيل مؤسسات ووكالات عالمية لتعمل على تحقيق تلك الاهداف المتعددة، حيث " ترك لهذه المنظمات – داخل اطار المنظمة العالمية – سلطاتها وحريتها الكاملة، وشخصيتها المستقلة "، حيث يشرف على نشاطها وينسق بينها مجلس خاص يسمى المجلس الاقتصادي والاجتماعي. (آغا، 1965).

لقد انطلقت هذه المؤسسات للعمل وفق خططها وبرامجها المختلفة لتحقيق الاهداف العامة التي يفترض انها تحقق السعادة والرخاء لشعوب الارض كافة، ولكن ونتيجة لنشوب الحرب الباردة بين المعسكر الشرقي بقيادة الاتحاد السوفتي، والمعسكر الغربي بقيادة الولايات المتحدة الامريكية، فقد اصبحت هذه المؤسسات عرضة للهيمنة والسيطرة من قبل هذ المعسكرات المتصارعة، ولا سيما المعسكر الغربي الذي تقوده الولايات المتحدة، حيث اصبحت هذه المؤسسات خاضعة لتأثير سياسات وتحقيق غايات القوى التي يمكنها السيطرة على هذه المؤسسات، وخاصة الولايات المتحدة

الامريكية التي سعت ومنذ الاعلان عن ولادة اعظم مؤسستين ماليتين وهما – البنك الدولي للانشاء والتعمير وصندوق النقد الدولي– في " بروتن ودز " عام (1944م)، الى فرض هيمنتها وسلطانها السياسي والاقتصادي على هاتين المؤسستين، لتسيرهما وفق الرؤية الامريكية الهادفة الى فرض سياستها المالية، وفرض اقتصاد السوق على دول العالم.(عبد الله وموسى، 1998)، حيث تمكنت من تحقيق ذلك بشكل واسع، ولا سيما بعد انهيار المعسكر الشرقي بقيادة الاتحاد السوفيتي عام (1991م).

فقد ادى هذا الانهيار السريع لهذه القوة العظمى التي نافست الولايات المتحدة طيلة حوالي من خمسة عقود على قيادة العالم، الى ظهور تكتلات سياسية واقتصادية جديدة سواءً على الصعيد الاقليمي، او العالمي، وبروز الولايات المتحدة بشكل احادي في اللعبة العالمية، حيث اصبحت الحصان الوحيد الذي يقوده العالم.(حوات، 2002)، وذلك من خلال سياسة نظام العولمة، هذا النظام القديم الحديث الذي اصبح بعد سقوط وانهيار الكتلة الشرقية يشكل دستوراً اساسياً للسياسة الامريكية المعولمة، والتي تعني " اعادة صياغة الفكر الاقتصادي والسياسي في واقع جديد، وهو سيادة اقتصاد السوق وغلبة النمط الثقافي الغربي الامريكي بالذات على حياة سكان هذا الكوكب ". (الصوص ،2005) .

ومن خلال هذا الواقع الجديد للسياسة العالمية التي تهدف الى نشر قيم اقتصاد السوق وقيم العدالة، والديمقراطية، والمساواة، وتنمية العالم الثالث، وهي جميعها تشكل ادوات صالحة لتنفيذ سياسة العولمة وتمريرها على شعوب العالم.(ابو العلا،2002)، لذلك وفي غضون العقدين المنصرمين من القرن العشرين، قد ظهرت إلى حيز الوجود تكتلات مالية، وسياسية، واقتصادية كبرى ذات طابع سياسي ومالي، كالاتحاد الاوروبي، وتعاظم النفوذ الاقتصادي لليابان، وظهور الشراكة الاورو متوسطية، ومشروع (شرق أوسط جديد)، بالاضافة الى بروز دور المنظمات الأهلية وغير الحكومية التي يبلغ عددها حوالي من (29.000)، منظمة دولية غير حكومية منتشرة في أنحاء العالم. (نخلة، 2004)، حيث تعمل جميع هذه النظمات غير الحكومية وكذلك تلك التكتلات الدولية والعالمية الكبرى على تقديم الاموال لمعظم دول العالم الثالث، تحت شعار واهداف معلنة كتحقيق الديمقراطية، والعدالة، والتمكين، وتحديد الاولويات، وتعميم الفوائد، وتنفيذ سياسات التنمية، وغيرها من تلك الشعارات المعلنة.(نخلة، 2004).

واذا كان هذا التوجه السياسي و الاقتصادي العالمي يركز على تنفيذ هذه السياسات في دول العالم الثالث بشكل عام، فان فلسطين ولخصوصيتها السياسية وظروفها الخاصة، فقد تم توجيه القنوات

المالية العالمية عليها، وخاصة منذ (1974م)، اذ اصبحت فلسطين مسرحاً للنشاطات المالية العديدة، حيث ان هذا النشاط المالي سواء كان يقدم على شكل مساعدات، او منح، او قروض، فان معظمها يقدم من ثلاثة مصادر رئيسية، اولها الحكومة الامريكية، وذلك من خلال العديد من المنظمات غير الحكومية، ثم اجهزة الامم المتحدة المختلفة، وكذلك مجموعة السوق الاوربية المشتركة.(مركز دراسات الوحدة العربية، 1989).

لقد ازداد النشاط المالي والمساعدات، والمنح المقدمة من قبل هذه الجهات الدولية الى الشعب الفلسطيني، وخاصة بعد توقيع اتفاقيات اوسلو عام (1993م)، بين الجانبين الفلسطيني والاسرائيلي، اذ كثرت الجهات الدولية المانحة التي تقدم الهبات والمساعدات والقروض للشعب الفلسطيني والسلطة الوطنية الفلسطينية من اجل تمكين مشروع السلام العربي الاسرائيلي من النجاح والاستمرار، حيث يشارك في تقديم هذه المساعدات " اربعون دولة مانحة، واكثر من عشرين منظمة متعددة الاطراف، والعديد من هيئات الامم المتحدة، الى جانب المئات من المنظمات غير الحكومية". (نخلة ،2004). وقد بلغ مجموع الهبات والمساعدات المقدمة للشعب الفلسطيني من هذه الجهات حتى نهاية عام (2000م) حوالي من (6.5) مليار دولار امريكي.(نخلة ،2004).

ان هذه المساعدات المالية المقدمة، قد صرفت في أوجه عديدة من النشاطات الاقتصادية المختلفة، كما ان جزءاً كبيراً منها قد انفق على مؤسسات ودوائر ومشاريع تابعة للسلطة الوطنية الفلسطينية، وقد كان لمؤسسات الحكم المحلي المتجسدة في المجالس البلدية والقروية، ولجان المشاريع، ومجالس الخدمات المشتركة، قسماً ونصيباً من هذه المساعدات، ولا سيما المساعدات المقدمة من الاتحاد الاوربي الذي يعتبر اكبر ممول ومانح للمجتمع الفلسطيني، وتعتبر مؤسسات الحكم المحلي صاحبة النصيب الاكبر من المساعدات المقدمة من هذا الاتحاد (نخلة، 2004)، كما ان المساعدات الامريكية ومنذ عام (1974م) ولغاية الآن، تعمل على الاهتمام بمؤسسات وكوادر الحكم المحلي الفلسطيني بشكل او بآخر. (نخلة ،2004)، كما ان الامم المتحدة ومن خلال برنامج الامم المتحدة الانمائي (UNDP)، تعمل هي الاخرى ومن خلال هذا البرنامج على دعم مؤسسات الحكم المحلي لتعزيز اللامركزية، وتنمية هيئات الحكم المحلي الصغيرة، وتقليص الفجوة بين المستويات المختلفة بين هذه الهيئات المحلية المنتشرة في فلسطين. (معهد ابحاث السياسات الاقتصادية (ماس)، 2001-أ).

ولكن مما يلفت الانتباه ان هذه المؤسسات المانحة الكبرى، ومنذ بداية اهتمامها في فلسطين، سواء الولايات المتحدة الامريكية منذ عام (1974م)، او الاتحاد الاوربي منذ عام (1980م)، او برنامج

ملحق رقم (1)

الاستبانة الميدانية

بسم الله الرحمن الرحيم

جامعة القدس

برنامج الدراسات العليا- قسم التنمية /بناء مؤسسات

السيد:- عضو مجلس الخدمات المشتركة- محافظة جنين

تحية وبعد:-

أضع بين يديك استبانة يقوم الباحث من خلالها بدراسة ميدانية لمعرفة(فلسفة ودور منظمات المال الدولية والجهات المانحة في دعم مجالس الخدمات المشتركة- محافظة جنين-)لذلك أرجو الإجابة على كافة الأسئلة الواردة في هذه الاستبانة مؤكدا أن إجابتكم ستستخدم لأغراض البحث العلمي المحض فقط ولن تتطلع عليها أي جهة ما ، وستحاط بالسرية الكاملة مع ثقتي الكاملة بصدق إجابتكم وتقديري العميق لحسن ثقتكم وتعاونكم.

وشكرا جزيلا لكم وعلى الله أجركم.

التوقيع

الباحث

جمال قاسم محمد حبش/ قباطية

22/10/2004

بسم الله الرحمن الرحيم

جامعة القدس

برنامج الدراسات العليا

استبانة بحثية

أن هذه الاستبانة تتكون من أسئلة اختيار متعدد لذلك :-

- يرجى وضع دائرة حول رمز الإجابة المختارة.

1. الحالة الاجتماعية

1.1 الصفة القيادية

1.1.1. رئيس هيئة محلية.

2.1.1. نائب رئيس هيئة محلية.

3.1.1. عضو هيئة محلية.

4.1.1. غير ذلك.

2.1 الجنس

1.2.1. ذكر

2.2.1. أنثى

3.1 العمر

1.3.1. من 20-35

2.3.1. من 35-50

3.3.1. من 50 فما فوق

4.1 الحالة الاجتماعية

1.4.1. متزوج

2.4.1. أعزب

3.4.1. مطلق

4.4.1. أرمل

5.1 المستوى التعليمي

1.5.1. ابتدائي　　2.5.1. إعدادي

3.5.1. ثانوي　　4.5.1. معهد

5.5.1. جامعي　　6.5.1. دراسات عليا

2. هل لديكم في مجلس الخدمات المشتركة دائرة دراسات أو قسم الأبحاث؟

1.2 نعم　　2.2 لا

3. تقدم لكم الأموال من المنظمات المالية الدولية بناء على:

1.3 إلحاحكم المتواصل على هذه المؤسسات لدعمكم بالمال.

2.3 علاقاتكم الشخصية مع هذه المؤسسات .

3.3 نفوذكم مع بكدار ووزارة الحكم المحلي .

4. تقدم لكم هذه الأموال بصفة

1.4 منح　　2.4 قروض　　3.4 منح وقروض

5. إن هذه الأموال المقدمة لكم:

1.5 لكم التصرف بها كما تشاؤن.

2.5 تنفقونها حسب ما تريد الجهة المانحة .

3.5 يتم صرفها على مشاريع محددة مسبقاً بينكم وبين الجهة المانحة وبالتنسيق مع الحكم المحلي.

4.5 غير ذلك .

6. إن هذه الأموال التي تتلقونها من الجهات المالية الدولية :

1.6 يسمح لكم صرفها على المشاريع الخدماتية فقط مثل مياه ، كهرباء ، شوارع .....الخ.

2.6 يسمح لكم بتنفيذ مشاريع صناعية متطورة .

3.6 غير ذلك.

7. هل تقدم هذه الأموال بشروط مسبقة ؟

1.7 نعم　　2.7 لا

8. إن هذه الأموال المقدمة من المؤسسات المانحة تعمل على :

1.8 إنشاء مشاريع تنموية تؤدي إلى ترسيخ بنية تحتية صلبة .

2.8 إنشاء مشاريع تشغيلية تؤدي إلى تبعية المجتمع الفلسطيني لسياسات دول هذه المؤسسات.

3.8 إنشاء مشاريع لا تتعارض مع الأهداف الاقتصادية الإسرائيلية .

4.8 تحقيق الفقرتين (2+3).

9. تهدف المؤسسات الدولية من وراء تقديم هذه الأموال إلى :

1.9 إضعاف الاعتماد على الذات وخلق حالة من التواكل على تلك الأموال .

2.9 خلق حالة تنموية حقيقية للمجتمعات المحلية .

3.9 الهاء الشعب الفلسطيني عن قضيته المركزية من خلال إغرائه بهذه الأموال.

4.9 تحقيق الفقرتين(1+3).

10. تهدف الجهات المانحة من خلال هذه الأموال إلى :

1.10 خلق قيادات محلية وطنية حريصة على خدمة المجتمع الفلسطيني .

2.10 خلق قيادات موالية لهذه المؤسسات وحكوماتها.

3.10 خلق قيادات فلسطينية موالية لهذه المؤسسات وتنفيذ السياسة الأمريكية الداعمة لإسرائيل.

4.10 الفقرتين (2+3).

11. تعمل المؤسسات الدولية على دعم مشاريع :

1.11 تحافظ على الحضارة والتراث الفلسطيني.

2.11 تحافظ على تقاليدنا وعاداتنا الفلسطينية .

3.11 تعمل على تحطيم قيمنا وتقاليدنا وديننا .

4.11 تدعم فقط المشاريع التي تتبنى النمط الحياتي الغربي .

5.11 تحقيق الفقرتين(3+4).

12. هذه الأموال تشجع وتدعم :

1.12 مشاريع ذات اهتمام بالقيم الغربية ونمط حياتها .

2.12 مشاريع تؤدي إلى حفظ القيم والأخلاق الفلسطيني.

3.12 مشاريع ترسخ العقيدة الإسلامية وتجعلها سبيل للحياة .

4.12 مشاريع بعيدة عن روح ديننا وعقيدتنا .

5.12 مشاريع تفكك وحدة وصمود الشعب الفلسطيني.

6.12 تحقيق الفقرات (1+4+5).

13. هل تعتقدون أن هذه الأموال مهمة لخلق حالة من التنمية والتطوير في المجتمع الفلسطيني:

1.13 نعم 2.13 لا

انتهت الاستبانة